



نظام : أحمد شابين

## كيف نحمي صيادينا ؟

عندما نعلم أن قراصنة الصومال يتبادلون التحية مع الأساطيل البحرية التي تجوب خليج عدن والمحيط الهندي.. وعندما نعلم أيضاً أن القراصنة يحصلون على معلومات من «دول معينة».. وأن لهم شبكات تساعد في الرصد والمتابعة وتحصيل الأموال.. وعندما نعلم أن لديهم أحدث القوارب السريعة والمعدات والأسلحة المتطورة.. عندما نعلم كل هذا تتشور الشكوك حول تواطؤ بعض الأطراف ربما بعض الدول في هذه اللعبة القذرة لأهداف مختلفة! وعلى هذا الأساس يجب أن نضع مشكلة القرصنة في إطارها الإقليمي والاستراتيجي.. فهناك قوى متصارعة تسعى لفرض نفوذها وتنفيذ خططها للسيطرة على المنطقة.. فهناك استراتيجية غربية.. وأخرى إيرانية.. وثالثة للشبكات والجماعات المتطرفة التي تستغل هذه التناقضات وتلعب عليها.. بدهاء! وللأسف الشديد لا توجد استراتيجية عربية لمواجهة هذه القوى المتصارعة على منطقتنا وثوراتنا!

وعندما نعلم أن هناك دولاً بعينها لم تتعرض لأذى القراصنة.. من بعيد أو قريب.. وأن هناك دولة أو أكثر تم اختطاف سفينة لها.. ثم توقفت العمليات ضدها تماماً؟!.. هذه الدول تلعب مع القراصنة.. بل إنها تلعب بالنار التي إن لم تحرقها اليوم.. فغداً.. أو بعد غدٍ!! ولكن الغالبية الساحقة من دول المنطقة والعالم ترفض هذه اللعبة القذرة.. وترفض التلاعب باستقرار العالم وأمنه وسلامته.. على مذبح الصراع الاستراتيجي على النفوذ والمصالح ورغم اهتمام الغالبية الساحقة بالقضاء على هذه الظاهرة وصدور أكثر من قرار دولي ضدها.. إلا أن إرادة صناع الشر مازالت أقوى من راغبي الخير والسلام. ولو بحثنا عن جذور المشكلة.. فسوف نكتشف أنها في الصومال.. هذه الدولة التي وصلت إلى قمة الانهيار والفوضى والتشتت والتفتت.. من صومالي لاند إلى بونت لاند وحتى مقديشيو التي تكاد حكومة حسين شريف تحكم القصر الرئاسي في العاصمة فقط!.. بل إن القصر الرئاسي ذاته غير آمن.. ويتعرض للقصف والتهديد!

لذا فإن المدخل الصحيح لحل مشكلة القرصنة يبدأ من البيت.. من داخل الصومال.. فيجب أن تتفق جميع الأطراف المتصارعة على مبدأ الحل السلمي للصراع.. وبعد ذلك يتم عقد مؤتمر للمصالحة الشاملة.. لا يستبعد أحداً.. ولا يرفع قوة على أخرى.. وفي ذات الوقت يجب أن تتوقف القوى الإقليمية والدولية.. التي تتلاعب بأزمات العالم عن التدخل في الصومال. المحور الثالث للحل يكمن في دمج مناطق القرصنة في إطار حكومة صومالية مركزية قوية.. والبدء في تطوير تلك المناطق اقتصادياً واجتماعياً للخروج من هذا النفق المظلم.. حيث يجد القراصنة في تلك المهنة القذرة وسيلة أفضل لكسب العيش ودخلاً أعلى من أي

مهنة أخرى.. فى بلد يكاد يكون عاطلاً.. بأسره. لو تغير واقع الصومال الداخلى عن النحو السابق- وهى مهمة شديدة التعقيد وغير مضمونة النتائج - فسوف يبدأ هذا البلد العربى المنكوب أولى خطوات النجاة... من براثن القراصنة.. بكل أشكالهم!..  
الشق الثانى فى هذه القضية يخصنا نحن فى مصر.. خاصة بعد إطلاق سراح الصيادين والمركبين المصريين اللذين اختطفهما القراصنة.. ومع الاحترام والتقدير للدور البطولى

الذى قام به الصيادون المصريون وكافة أجهزة الدولة.. لإطلاق سراحهم وعودتهم سالمين لأرض الوطن.. مع التقدير لكل هذا فإن أصل هذه المشكلة يقع على عاتقنا.. على مختلف المستويات بدءاً من الصيادين وانتهاء بمن سمح لهم ولمراكبهم بالخروج من المياه الإقليمية المصرية.. دون تصريح.. ودون الحصول على جميع الموافقات الضرورية لتأمين حياتهم ومراكبهم.

ومن المؤكد ان هذه المراكب تخرج غير مستوفية للشروط الفنية والأمنية.. وربما لا تساوى قيمة القدية التى يطلبها الخاطفون رغم أن حياة أى إنسان مصرى تساوى كنوز الأرض كلها.. ونقطة الانطلاق لحل هذه المشكلة فى مصر.. هى فرض رقابة صارمة وشاملة على السواحل المصرية.. ومنع خروج أى سفينة أو مركب غير مرخص وغير مستوفى الشروط الفنية والأمنية والقانونية أيضاً، هذه مهمة جميع الجهات والوزارات المسؤولة عن التعامل مع الصيادين وتنظيم عمليات الصيد خارج المياه الإقليمية المصرية.. وربما يتطلب الأمر إصدار تشريع ينظم هذه العملية ويعاقب المتجاوزين الذين يهددون حياتهم.. كما يهددون سمعة مصر وأمنها القومى ولا يمكن أن يساوى ما يحققه الصيادون من أرباح وعوائد.. حجم الأضرار التى تلحق بنا كدولة إقليمية رائدة.  
أيضاً فإن وزارتى الخارجية والإعلام وكافة أجهزة الإعلام مطالبة بتوعية الصيادين بمخاطر الخروج بطرق غير شرعية.. بحثاً عن رزق غير آمن.. وغير مضمون.. يجب أن تصل رسالة التوعية إلى أماكن تجمع الصيادين.. فى موانئهم.. وعلى مراكبهم.. وداخل بيوتهم.. يجب أن يدور حوار موضوعى ومسئول لتوعيتهم بمخاطر هذه التجاوزات.. عليهم وعلى وطنهم..

وحسناً فعل الرئيس مبارك عندما بادر بالإعلان عن تقديم ميناء متطور هدية للصيادين فى عزبة البرج.. فهذا هو المدخل الصحيح للارتقاء بمستوى معيشة هؤلاء الصيادين.. فى عزبة البرج وغيرها.. وعلى أجهزة الدولة خاصة وزارة الزراعة.. توفير معدات ومراكب صيد متطورة لزيادة دخل الصيادين كما أن وزارة الخارجية تستطيع المساعدة - وهى تقوم بذلك فعلاً- فى إبرام اتفاقات للصيد مع الدول التى يريد الصيادون الذهاب إليها.. لرزقها الوفير وخيرها الغزير!

هذه روشة متواضعة لحماية صيادينا وعلاج ظاهرة القرصنة.. والشق الثانى هو الأخطر والأكثر تعقيداً. ولكن الشق الأول بأيدينا. وبإمكاننا تحقيقه.